حرية البحث العلمي وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Freedom of scientific research and its impact on achieving sustainable development in Algeria.

د.فرحات فاطمة زهرة[1]، د.هواري صباح[2]

[1] جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القانون الخاص Ferhat.fatimazahra@gmail.com

[2] أستاذ محاضر ب، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية والقانون الخاص

sabah.houari@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/25 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

تهدف الدراسة البحثية إلى تسليط الضوء على حرية البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة مع بداية إهتمام الدولة بالبحث العلمي، وذلك من خلال دسترة حرية البحث العلمي والحرية الأكاديمية في تعديلاتها الدستورية لسنة 2016 و2020، وإعطاءها مكانة دستورية مع الحريات الأخرى مع العمل على ترقية البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما عزز التعديل الدستوري قطاع البحث العلمي بإنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، وأكاديمية للعلوم والتكنولوجيات.

كلمات مفتاحية: حرية البحث العلمي، التنمية المستدامة.

Abstract:

The research study aims to shed light on the freedom of scientific research and its role in achieving sustainable development, especially with the beginning of the state's interest in scientific research, through the constitution of freedom of scientific research and academic freedom in its constitutional amendments for the year 2016 and 2020, and giving it a constitutional status with other freedoms while working to promote Scientific research in order to achieve sustainable development. The constitutional amendment strengthened the scientific research sector by establishing a National Council for Scientific Research and Technologies, and an Academy of Sciences and Technologies

Keywords: freedom of scientific research, sustainable development

1- مقدمة

يعتبر البحث العلمي من أهم الوسائل لابتكار المعلومات الجديدة والتطور في كافة المجالات، فهو بمثابة مصنع ينتج العلم والفكر والتقنيات الحديثة، ويوضح حقيقة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وحمايته ترفع كفاءته وتشجع القائمين عليه، وهو عملية ديناميكية مستمرة، وأداة متطورة لها قواعد وأسس ومناهج ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توافرها، حتى يحقق البحث العلمي نتائج عملية مأمولة تساهم في تنمية المجتمع وتطوره[1].

إن الدول المتقدمة التي حققت تقدما كبيراً في مجال العلم والمعرفة وقطعت شوطاً بعيداً في مجال التقدم والتنمية، هي دول آمنت أساساً بالبحث العلمي أسلوباً ووسيلة ومنهاجاً، فاستطاعت بالبحث العلمي أن تطوع إمكاناتها من أجل تحقيق التقدم والتنمية لمجتمعاتها، والرفاهية والازدهار لشعويها والامن والاستقرار لأوطانها[2]، هذا ما يبين الدور الكبير الذي يشكله البحث العلمي في تحقيق الشاملة والمستدامة، باعتباره الدعامة الأساسية لتقدم الدول في كافة المجالات، لذل يتفق العديد من الباحثين على ان للبحث العلمي دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، لذا أصبح لزاما على الدول النامية وعلى رأسها الجزائر أن تلحق بركب التطور، لذلك سعت إلى تطبيق سياسة لدعم البحث العلمي وإعادة الاعتبار إليه، وذلك من خلال دسترة حرية البحث العلمي والحرية الأكاديمية، والعمل على ترقية البحث العلمي.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حرية البحث العلمي وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال:

- توضيح مفهوم البحث العلمي من خلال تبين تعريفه وأهميته.
- التطرق إلى تعريف حرية البحث العلمي وطبيعتها القانونية.
- توضيح مفهوم التنمية المستدامة وواستعراض أهم ابعادها.
- تبين مكانة حرية البحث العلمي في التشريع الجزائري، وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة.

كل ذلك دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم حرية البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية ومدى قدرتها على دعم حرية البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وتبعا لذلك قسمنا الدراسة إلى مبحثين، الإطار المفاهيمي لحرية البحث العلمي (المبحث الأول)، ومكانة حرية البحث العلمي في التشريع الجزائري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة (المبحث الثاني).

2. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحرية البحث العلمي

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية[3].

1.2 المطلب الأول:مفهوم البحث العلمي

لتوضيح مفهوم البحث العلمي لابد من التطرق إلى تعريفه ومن ثم تبيان أهميته.

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

قبل الخوض في مضامين هذا الموضوع يتوجب علينا تحديد تعريف البحث العلمي حيث نجد أنه يتكون من كلمتين " البحث" و "العلمي" .

البحث لغة: هو أن تسأل وتستخير عن شيء معين[4].

واصطلاحاً: هو عملية استقصاء منظمة ودقيقة لجمع الشواهد والأدلة بهدف اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة أو تكميل ناقص أو تصحيح الخطأ[5].

العلمي لغة: هي كلمة تنسب إلى العلم (Science) والعلم معناه المعرفة والدراية وإدراك الشيء على ما هو عليه أي على حقيقته.

واصطلاحاً: هو إدراك الحقائق بطريقة منهجية منتظمة، والقدرة على تحليل الظواهر والمتغيرات بغرض التوصل إل نتائج كمية، تفسر هذه الظواهر وتحلل العلاقات بين المتغيرات، وتضع الحلول للمشكلة والبدائل الملائمة للحل، أو هو كما جاء في قاموس ويستر: " المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تم دراسته"[6].

وهناك عدة تعريفات للبحث العلمي، حيث عُرف بأنه:" استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي"[7].

وقد عُرف أيضا بأنه أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العلمية والحقائق والبيانات لدراسة الظواهر، وعلى المبادئ والأساليب العلمية لترشده إلى كشف الحقيقة، بهدف الوصول إلى معارف جديدة يمكن تعميمها والقياس عليها[8].

وعُرف البحث العلمي أيضا بأنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على

أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات[9].

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي

تمثل الجامعة في أي مجتمع من المجتمعات منارة الإشعاع الفكري، ولا تقتصر وظيفتها على التدريس فقط بل تتعداه إلى ممارسة البحث العلمي الذي يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور، بحيث أدركت معظم الدول ذلك، وأولته الكثير من الإهتمام بتوفير متطلباته المادية والمعنوية، ويمكن اختصار أهمية البحث العلمي في النقاط التالية[10]:

النواة الأساسية للتطور وخلق التقنيات الحديثة حيث يساعد على إضافة المعلومات الجديدة ويساعد على إجراء التعديلات للمعلومات السابقة بهدف الاستمرار في التطور.

إن البحث العلمي يعد عنصرا من عناصر التقدم الاقتصادي من جهة والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى، ومن أجل أن يتحقق ذلك يجب توفر ثلاثة عناصر مهمة ألا وهي: الباحث والمختبر، ومركز المعلومات.

البحث العلمي يفيد في تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه وعن الظواهر المختلفة.

تتجلى أهمية البحث العلمي في كونه يشمل جميع الجوانب باختلاف حجمها وأهميتها وهو ما يؤدي إلى الحصول على أحسن النتائج، وذلك عن طريق التحليل والتدقيق في الأمر.

كما يفيد في التغلب على الصعوبات التي قد نواجهها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وحتى ثقافية أو بيئية وغير ذلك.

يفيد البحث العلمي الإنسان في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب على بعض مشاكله، كالأمراض والأوبئة أو في معرفة الأماكن الأثرية، أو الشخصيات التاريخية، أو في التفسير النقدي للآراء والمذاهب والأفكار، وفي حل المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والسياسية وغيرها.

ويفيد أيضا في تفسير الظواهر الطبيعية والتنبوء بها عن طريق الوصول إلى نظريات مفسرة لها وبالتالي البحث عن كيفية تفادي الأضرار الناجمة عنها.

يساهم في الحد من الفقر والبطالة ويحقق تنمية اقتصادية وبشرية.

يعمل على تحقيق تنمية تعليمية مستدامة للأجيال القادمة ونقل المعرفة والعلم لهم.

تنمية الأفراد وتطوير أفكارهم المعرفية والمساهمة في التطور التكنولوجي.

يساهم في العملية التجديدية التي تمارسها الأمم والحضارات لتحقيق واقع عملي يحقق سعادتها ورفاهيتها، فهو يعمل على إحياء المواضيع والأفكار القديمة وتحقيقها علميا، وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات جديدة.

2.2 المطلب الثاني: مفهوم حرية البحث العلمي

حرية البحث العلمي هي حرية خاصة، إذ تعد صورة من الحريات الفكرية، وبالتالي فهي مكملة للحريات الأصلية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى الخاصة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتشمل حرية البحث العلمي حريات أخرى مثل الحرية الأكاديمية أو الحرية الجامعية، ولم يتصدى لا الفقه ولا القضاء ولا القانون لمسألة تحديد مفهوم حرية البحث العلمي كحرية من الحريات الأساسية التي يتمتع بها الإنسان.

الفرع الأول: تعريف حرية البحث العلمي

اختلف الفقه والفكر حول تعريفها، ووجدت تعريفات متعددة لها منها: أنها حرية ممارسة كافة الأنشطة المتصلة بالبحث العلمي، وذلك بشرط عدم مخالفة النظام والآداب العامة، وما تقرره قواعد الأخلاقيات التي لها علاقة بالنشاط محل البحث.

كما عرفت بأنها: حرية الوصول إلى المعلومات واستيفاء الأفكار وتحديدها بالشكل الذي يؤدي إلى نتائج علمية محددة ومضبوطة ومنظمة بشكل دقيق، كما أنها تعني حرية البحث في أي من المجالات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والتكنولوجية بغض النظر عن القيود المفروضة على أي من هذه المجالات، شرط أن تكون النتائج المحددة في إطار بحث علمي موضوعي يعطي حلولا لمشكلات مجتمعية[11].

تعد الحرية الأكاديمية حجر الزاوية في نمو فاعلية الكليات والجامعات وزيادة كفاءة أدائها، إذ أن استقلالها الإداري والمالي والفكري يدفعها بقوة إلى التميز وتحمل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام مجتمعها، فالجامعات العريقة في العالم تفاخر باستقلالها، وحرية فكر منسوبيها[12]، موضوع الحرية الأكاديمية في التعليم العالي موضوع قديم حديث في آن واحد، إذ يعد أحد الأعراف الأكاديمية المتوارثة التي يعمل بها، وربما لا يختلف اثنان على مفهوم الحرية الأكاديمية وفحواها، إذ تعني استقلال الكليات والجامعات إدارياً وماليًا، وإتاحة الحرية لها لتصريف شؤونها، كما تعني أن يتمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس والبحث، وإبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة وتعطي الطالب الحق في حرية الاختيار، والتعلم والتعليم دون تمييز[13].

والحرية الأكاديمية مسألة نسبية في مداها وفي أبعادها المختلفة، ولفهمها أكثر يجب التعرف على مضامينها، وقد ظهرت محاولات عديدة ومتنوعة لتعريف هذا المفهوم، منها ما يعتبرها حق عضو هيئة التدريس في ممارسة نشاطاته التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع، والتعبير عن آرائه وفلسفته وفكره ومعرفته دون أي ضغوط خارجية تمارس عليه من أي جهة كانت، وتأسيساً على ذلك فقد حدد مؤتمر ليما مثلا (إعلان ليما 1988) مفهوم الحرية الأكاديمية للهيئة التدريسية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، بأنها حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً، وجماعياً في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها لخدمة المجتمع من خلال البحث والدارسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج

والإبداع والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة، وهو ما يجعل هذه الحريات مطلبا وضرورة لترقية البحث العلمي ومتطلب أساسي لتعزيز كشف الحقائق والتوصل إليها، مما يستدعي أن يوفر للجامعات مستوى عاليا من الحرية، كما ذهب الإعلان إلى تعريف الاستقلال بأنه يعني استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها وبماليتها وإدارتها، وإقرار سياستها للتعليم والبحث العلمي والإرشاد وغيره من الأنشطة ذات الصلة[14].

ويدعم ذلك ما أقرت لجنة شكلتها منظمة اليونسكو بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في عام 1966، بتمتع مهنة التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية بالحرية الأكاديمية، لكنها عادت عام 1974 لتستدرك وتعترف بالحرية الأكاديمية امتيازا خاصا محصورا بفئة الجامعيين والباحثين.

وأكدت وثيقة الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة والمسؤولية الاجتماعية الصادرة في نيسان من عام 1998 عن مبادئ التجمع العالمي للجامعات على ان الحرية الأكاديمية تعني حرية أعضاء الهيئة التدريسية والبحثية دون ضغط خارجي، ويقابل ذلك واجبات يجب على الهيئة التدريسية القيام بها، ومنها ضرورة المحافظة على المعايير العلمية، والإخلاص للتجديد والإبداع والتسامح وقبول الرأي الآخر، بالإضافة إلى المسؤولية الأخلاقية في تحديد أولويات البحث وتبعات نتائجه[15].

وتشتمل الحرية الأكاديمية على مفهومين رئيسيين هما[16]:

الحرية الأكاديمية المؤسسية والتي تعني حماية المؤسسة من الأشخاص الضاغطين على قراراتها وتوجهاتها العلمية والإدارية والمالية، كما تعني حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية.

وحرية الأستاذ الأكاديمية وتعني حماية الأستاذ في الكلية أو الجامعة من التسلط على فكره وأدائه التدريسي والبحثي داخل الجامعة وخارجها، إذ بينت الدراسة أن الكليات والجامعات أعطت الأساتذة قدراً كبيراً من الحرية فيما يتعلق بتدريس طلابهم ما يرونه مناسباً على ألا يتعارض مع مفردات المقررات التي أقرتها لجنة المناهج بالقسم الذي ينتمون إليه، ولهم الحرية في تقويم طلابهم دون أية توجيه من أية جهة كانت، كما يحق لهم إجراء البحوث ونشر نتائجها.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لحرية البحث العلمي

تشكل حرية البحث العلمي – بصفتها كحرية يتمتع بها الباحثون – حقا شأنها شأن الحريات الأخرى، ولقد أكدت على هذا الحق فيدرالية "كيبيك" لأستاذات وأساتذة الجامعة الكندية (FQPPU) في تصريح

مبدئي صادقت عليه في شهر ماي 1995، جاء فيه أن: " الحرية الأكاديمية هي حق يضمن ممارسة الوظائف التعليمية، ويتضمن ثلاثة جوانب[17]:

حق التعليم والبحث والإبداع، وهذا بدون تبني عقيدة مفروضة.

حق توزيع نتائج البحث أو الإبداع.

حق التعبير الذي يتضمن نقد المجتمع والمؤسسات والعقائد والمفاهيم والآراء وخاصة القواعد والسياسات الجامعية او العلمية أو الحكومية".

كما أشار التصريح إلى أن " الحرية الأكاديمية هي إذا حق أساسي لأساتذة الجامعة لأنها ضرورية لتحقيق مقاصد المؤسسة الجامعية".

وإن اتفق على أن الحرية الاكاديمية هي حق، فهناك من يرى أنها حق سلبي، حيث أقرت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات سنة 1915 تعريفا للحرية الاكاديمية يتضمن عدم قيام الجامعة بوضع أي قيود على عمل الأستاذ الجامعي في قيامه بنشاطاته التدريسية أو البحثية، أو فيما يحد من حريته في نشر نتاجه البحثي والمعرفي بشتى الطرق والأساليب، سواء لطلبته داخل الصفوف، أو في محاضراته وندواته الخارجية، أو من خلال النشر في المطبوعات خارج الجامعة[18].

ومن خلال ماسبق يتضح أن حرية البحث العلمي والحرية الأكاديمية من الحريات الأساسية باعتبارها حقا مستقلا قائما بذاته، ويتجلى ذلك من خلال تضمين بعض الدساتير حرية البحث العلمي والأكاديمي في نصوصها ومنها الجزائر من خلال التعديلات الدستورية وذلك في التعديل الدستوري لسنة 2016[19]، والتعديل الدستوري لسنة 2020[20].

3. المبحث الثاني: مكانة حرية البحث العلمي في التشريع الجزائري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة

إن لحرية البحث العلمي دور فعال في تطور أي مجتمع مما دعى الدول إلى تشجيع البحوث العلمية وتثمينها ، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بهذا المجال وخاصة ما يحقق التنمية المستدامة.

1.3 المطلب الأول: مكانة حرية البحث العلمي في التشريع الجزائري

إن الحريات العامة هي حقوق أساسية وبهذه الصفة فإن الدستور هو الذي يقرها كي تصبح لها قيمة دستورية، إذ أن هذا الأخير يمثل الوثيقة القانونية العليا في الدولة بحكم أنه يتضمن الأسس والمبادئ القانونية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وذلك من خلال تنظيمه لاختصاصات السلطات العامة فيها، وتحديده لحقوق وحريات الأفراد.

الدستور بالاضافة إلى تنظيمه للمواضيع الأساسية في الدولة فإنه يتولى أيضا تنظيم موضوع الحقوق والحريات الفردية سواء كانت هذه الحقوق شخصية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، فمن أجل احترام هذه الحقوق والحريات لابد من أن يتم النص عليها في صلب الدساتير، فالدستور هو خير ضامن لهذه الحقوق لأن النص عليها يضمن لنا عدم تجاوز السلطات الموجودة في الدولة لهذه النصوص على اعتبار أنها نصوص دستورية، والنصوص الدستورية تتميز بالسمو والعلو على غيرها من القوانين الأخرى، وحتى تضمن عدم تجاوز هذه السلطات لصلاحياتها لابد من تفعيل موضوع الرقابة على دستورية القوانين التي هي عبارة عن آلية قانونية مهمتها التحقق من مدى مطابقة القوانين للدستور، فدستور الدولة إذن هو الضامن الأساسي لحقوق الافراد وحرياتهم[21].

المؤسس الجزائري لم يتطرق لحرية البحث العلمي إلا بمناسبة التعديل الدستوري لسنة 2016 والذي عززه في تعديله الدستوري لسنة 2020،

تنص المادة 75 من التعديل الدستوري لعام 2020 على أن « **الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة.**

تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة ».

ويتضح من خلال النص أن المؤسس الدستوري قد أقر بشكل صريح على الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي بشكل مستقل بخلاف التعديل الدستوري لسنة 2016 والتي ضمنها في نص مادة واحدة مع العديد من الحريات والحقوق المضمونة كحرية الابتكار الفكري والفني والعلمي، حقوق المؤلف، الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي.

وللتذكير فإنه كان للأكاديميين وغيرهم من مختلف أطياف المجتمع دوراً هاماً في صياغة هذه المبادئ والضمانات من خلال المشاورات السياسية التي سبقت كل تعديل دستوري، وبالتالي فإن علاقة الديمقراطية بمختلف الحريات – بما فيها الحريات الأكاديمية – هي علاقة طردية أي كل ما كان النظام السياسي ديمقراطي كل توفرت فيه مختلف الحريات.

كما أن إقرار حرية البحث العلمي في الدستور الجزائري جاء بناء على عدة عوامل منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ودولي، ومن بين هذه العوامل[22]: تنامي دور الجامعة في خلق وتكوين الثروة البشرية المتخصصة أو ما يطلق عليه اسم رأس المال البشري، دون إهمال دورها في إنتاج المعرفة من خلال مستخرجات البحث العلمي الذي له دور جد هام في الاقتصاد، كذلك فإن التقلبات التي عرفتها السوق العالمي للنفط والتراجع الذي عرفه سعرها في البورصة العالمية والذي أثر على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، كان له الأثر البارز في ضرورة البحث عن ميادين أخرى تساعد في خلق الثروة، ليتم الاعتراف بدور البحث العلمي كأحد المجالات المهمة التي يمكن أن تساعد على

تحقيق هذا التوجه، وإن كانت هذه الخطوة سبقتها بعض المحاولات لتنظيم قطاع البحث العلمي من خلال صدور عدة تشريعات تتناول موضوع البحث العلمي، والتي أهمها القانون رقم 11/18 المعدّل والمتمم والقانون رقم 21/15 المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي يشكل الإطار القانوني الحالي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر.

2.3 المطلب الثاني: أثر حرية البحث العلمي على تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

عند الحديث عن التنمية المستدامة، لا يمكن تجاهل الأجيال القادمة، وكيفية استغلال موارد الأرض في الفترة الحالية والمستقبلية كالفقر والبيئة والتعليم والأوضاع الحالية والمستقبلية في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها من مجالات التنمية الأخرى.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص أو تكامل النظم الاجتماعية الداعمة للحياة، والنظم الأيكولوجية، والنظم الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والقدرات المؤسسية[23].

وكذلك تعرف بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدر الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وتركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على اتخاذ الإجراءات وتغيير السياسات والممارسات على جميع المستويات، بداية من الفرد وانتهاء بالأسرة الدولية[24].

يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة [25]على أنها: تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاته، أما البنك الدولي فقد عرفها: بأنها التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال البشري أو الزيادة المستمر عبر الزمن.

وتعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهذه الأبعاد هي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك كما يلي:

البعد الاقتصادي: تعني استدامة التنمية استمرارية الرخاء الاقتصادي وتعظيمه لأطول فترة ممكنة، وهو ما يقاس عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك وبالتوزيع المتساوي للموارد، حيث أنها تكون مباشرة في خدمة التنمية الاجتماعية وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية[26].

البعد البيئي: أدى إدخال البعد البيئي في مجال التنمية إلى تغيير مفهومه من مجرد الزيادة في استغلال الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة، بحيث تحرص التنمية المستدامة على ألا تحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية، وأصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي البعد البيئي[27].

البعد الاجتماعي: يعتبر بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه يمثل الجانب الإنساني بمعناه الضيق، والذي يجعل من النمو وسيلة لخدمة المجتمع وتطوره، حيث أن مفاهيم العمل والصحة والتعليم قد اكتست أبعادا جديدة في عصرنا الحالي.

كل هذا أدى لظهور أفكار جديدة تدعو إلى تحسين المنظومة الاجتماعية من خلال التنمية البشرية، المساواة في توزيع الدخل، واستدامة المؤسسات[28].

الفرع الثاني: علاقة حرية البحث العلمي بتحقيق التنمية المستدامة

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد إلى إطارات كفأه، قادرة على تحمل المسؤوليات وأخذ المبادرة وهو أمر يستلزم الاعتماد على أساليب حديثة في تزويدهم بالمعارف الضرورية، أساليب تخلق الإحساس بالمسؤولية والقدرة على التحليل والاستقراء، وتنمي روح المشاركة والمبادرة، هنا يبرز دور البحث العلمي في تحقيق هذا وتحديد السبل التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة ويظهر هذا من خلال[29]:

تفعيل حركة البحث العلمي وتنمية المعرفة داخل الجامعة.

جعل التكوين الجامعي والبحث العلمي أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

تركيز البحث العلمي على إيجاد أساليب ونماذج جديدة لتحقيق التنمية المستدامة.

كما أدركت الجزائر دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة فقد سعت لتطوير ممارسة البحث العلمي بحرية وفعالية، لذلك أقرت ذلك في تعديلاتها الدستورية الأخيرة والذي يساعد الباحث ويشجعه لممارسة البحث العلمي بصفة جدية كونه يعلم أن حريته في ممارسة البحث العلمي مضمونة ومحمية من كل انتهاك، كما نصت الفقرة الثانية من المادة 75 من التعديل الدستوري 2020 سالفة الذكر كما يلي: « تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة ».

كما جاء التعديل الدستوري لعام 2016 بمجموعة من المؤسسات الدستورية الجديدة التي من شأنها تقديم الاستشارة في سبيل الرفع من قيمة الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، ومن ذلك لدينا مؤسسة المجلس الوطني

للبحث العلمي والتكنولوجيات التي تعني بمجال البحث العلمي والتكنولوجي، كما تعمل على حماية حرية البحث العلمي والحرية الأكاديمية التي تضمنتها المادة 75 من التعديل الدستوري 2020.

وأكد على ذلك في التعديل الدستوري لسنة 2020 وذلك في نص المادة 216 حيث جاء فيها: « المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات هيئة استشارية ».

كما نصت المادة 217 من التعديل نفسه على أنه: « يتولى المجلس، على الخصوص المهام الآتية:

ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي.

اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير.

تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة.

يعيّن رئيس الجمهورية رئيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

يحدد القانون تنظيم المجلس وتشكيله وسيره وكذا صلاحياته ».

إضافة إلى إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وهي هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي وذلك في نص المادة 218 من التعديل الدستوري نفسه، والتي يحدد القانون تنظيمها وتشكيلها وسيرها ومهامها.

وبهذا نجد بأن المؤسس الدستوري الجزائري قد أولى عناية فائقة بإحداثه مؤسسة دستورية تسهر على ترقية البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، وتقييم فعّالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة التنمية المستدامة، إضافة إلى أكاديمية للعلوم والتكنولوجيا، وتطهر تلك العناية من خلال دسترة هذه المؤسسات.

4. خاتمة:

للبحث العلمي دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي دعى الدولة الجزائرية إلى الاهتمام به وذلك من خلال تثمين البحث العلمي وتأكيد على ذلك في دسترة حرية البحث العلمي في تعديلات الدستورية لسنتي 2016، 2020، ووضع ضمانات لهذه الحرية، ومن خلال هذه الدراسة البحثية اوصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

- البحث العلمي هو الركيزة الأساسية للتطور والرقي.
- أن حرية البحث العلمي والحرية الأكاديمية أسس التطور والتميز في التعليم العالي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إذ أنه لا يمكن تفعيل دور البحث العلمي دون أن يكون هناك حرية للعاملين في مجال البحث العلمي .

- إقرار حرية البحث العلمي والحرية الأكاديمية في الدستور والذي يجعلها في مصف الحقوق والحريات الأساسية الموجبة للحماية، والذي بدوره يزيد من قوة البحث العلمي لتحقيق نتائج تساهم في تنمية المجتمعات وتطورها.
- إرساء مؤسسة دستورية إستشارية تعمل على ترقية البحث العلمي والتكنولوجي وتقييمه وتثمينه وهي مؤسسة المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات إضافة إلى أكاديمية للعلوم والتكنولوجيات.

التوصيات:

- إن تطوير البحث العلمي يتطلب مقومات كثيرة جدا في مقدمتها توفير الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عالي، إضافة إلى مراجعة مدى وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني وحجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني.
- تفعيل النصوص الدستورية من خلال تطبيقها على أرض الواقع وذلك بتكييف النصوص القانونية المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي معه.
- إتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع مادي ومعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي، إضافة إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين، وتقديم المساعدة المعنوية للباحثين من أجل نشر بحوثهم.

الهوامش

[1] – هدى محمد عبد الرحمن السيد، الحماية القانونية لحرية البحث العلمي دراسة مقارنة بين التشريعات السعودية والمصرية، المجلة القانونية، المجلد7، العدد03، أيار2020، ص166.

[2] – علي محمود صالح، بحوث التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، 2014، ص221.

[3] – عبد الرحمن بن جيلالي. مديحة بن ناجي، دسترة حرية البحث العلمي في الجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد01، مارس 2018، ص73.

[4] – رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونيةن منشورات دار الخلدونية، الجزائر، 2018.

[5] – بن زكورة العونية. بن سالم ميمونة، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد03، مارس 2016، ص 60.

[6] – المرجع نفسه

[7] – حازم أحمد فروانة.سليمان سلامة الديب، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية –دراسة حالة جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان–، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد6، العدد02، 2022، ص267.

[8] – كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حماة سوريا، 2016، ص32.

[9] – أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة الرابعة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978، ص ص 18 19.

[10] – عبد الحميد جفال، معوقات البحث العلمي في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد28، جوان 2011، ص ص 03 04.

[11] – عبد الرحمن بن جيلالي.مديحة بن ناجي، مرجع سابق، ص74.

[12] – فيروز مامي زرارقة، الحرية الأكاديمية في العلوم الانسانية والاجتماعية ومستقبل البحث الاجتماعي، أماراباك مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 10، العدد33، 2019، ص34.

[13] – عبد الرحمن بن جيلالي.مديحة بن ناجي، مرجع سابق، ص74.

[14] –– فيروز مامي زرارقة، مرجع سابق، ص34.

[15] – عبد الرحمن بن جيلالي.مديحة بن ناجي، مرجع سابق، ص76.

[16] – فيروز مامي زرارقة، مرجع سابق، ص35.

[17] – عبد الرحمن بن جيلالي.مديحة بن ناجي، مرجع سابق، ص77.

[18] – محمود حسن العلجوني، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 12، العدد04، 2016، ص480.

[19] – القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14، الصادرة في 2016/03/07.

[20] – مرسوم رئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر عدد 82.

[21] – عبد الرحمن بن جيلالي.مديحة بن ناجي، مرجع سابق، ص77.

[22] – عمام مكي.دويني مختار، الضمانات الدستورية المكفولة أثناء تنظيم حرية البحث العلمي في كل من الجزائر–مصر–تونس–سويسرا، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد6، العدد02، ديسمبر2019، ص193.

[23] – يسرى محمد المقادمة، التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي، جرش للبحوث والدراسات، المجلد16، العدد01، 2015، ص244.

[24] – علي محمود صالح، مرجع سابق، ص224.

[25] – بن زكورة العونية. بن سالم ميمونة، مرجع سابق، ص61.

[26] – محمد كشرود.منصف ميقاويب، تمويل البحث العلمي كرافد لتحقيق التنمية المستدامة عرض تجارب دولية مع الاسقاط على الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد01، 2021، ص456.

[27] – حازم أحمد فروانة.سليمان سلامة الديب، مرجع سابق، ص270.

[28] – محمد كشرود.منصف ميقاويب، مرجع سابق، ص256.

[29] – بن زكورة العونية. بن سالم ميمونة، مرجع سابق، ص62.